

## الأمن المجتمعي مقارنة معرفية في ظل تطور الدراسات الأمنية

### Societal Security is a Cognitive Approach in light of the Development of Security Studies



خليفة بوزازي BOUZAZI Khalifa

جامعة علي لونيبي، البلدية 2، الجزائر، [bouzazi.khalifa@gmail.com](mailto:bouzazi.khalifa@gmail.com)

تاريخ النشر: 2023/04/01

تاريخ القبول: 2023/03/23

تاريخ الإرسال: 2023/01/06

#### ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية دراسة ظاهرة الأمن المجتمعي كمقاربة معرفية شهدت حقل الدراسات الأمنية من خلال تطور مفهوم الأمن من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الموسع خاصة مع ما انتجته مدرسة كوبنهاغن من أبعاد أمنية جديدة ورؤى معاصرة للظاهرة، وذلك من خلال تصوراتها الجديدة المتعددة للأمن، كالبناء الاجتماعي ومصوغات أمنه، واهتمامها بمسألة الهوية الجماعية المجتمعية وما يهدد تماسك نسيجها المجتمعي ووحدة الدولة، وتجاوزت بذلك الرؤى التقليدية التي كانت تعتبر أن المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، لتتحول بعد ذلك إلى اعتباره كيانا قائما وموضوعا متميز من الموضوعات الحساسة للأمن، مما أدى بذلك أنصار مدرسة كوبنهاغن إلى وضع المجتمع كموضوع مرجعي للأمن، في مواجهة الدولة التي أصبحت في نظرهم مصدرا أساسيا للتهديد.

الكلمات المفتاحية: الأمن؛ الأمن المجتمعي؛ الدراسات الأمنية؛ الواقعية.

#### Abstract:

This research paper aims at societal security as an epistemological approach witnessed in the field of security studies through the development of the concept of security from the traditional concept to the expanded concept, especially with the Copenhagen School, through its perception of security as a social construction, and its interest in the issue of identity and what threatens the cohesion of society and the unity of the state, and the transcendence of traditional visions that are considered Society is just a sector of state security, to be considered as an existing entity and a distinct subject of security, which led supporters of the Copenhagen School to put society as a reference topic for security, in the face of the state, which in their view has become a primary source of threat.

**Keywords:** Security; community security; security studies; realism.

\* المؤلف المرسل: خليفة بوزازي. [bouzazi.khalifa@gmail.com](mailto:bouzazi.khalifa@gmail.com)

مقدمة:

يعتبر مفهوم الأمن من أبرز المفاهيم الذي ترك هاجسا كبيرا لدى المفكرين وصناع القرار، باعتبار أن الأمن والبقاء والاستمرار من بين أولويات السياسة الداخلية والخارجية للدولة، لقد سيطر الفكر الواقعي بشكل كبير في فترة الحرب الباردة، حيث ركز على تعريف الدراسات الأمنية تعريفا ضيقا من خلال الإعتماد على قضايا الأمن العسكري ومحورية أمن الدولة ضمن المرجعية الأساسية في التحليل الأمني، والأمن الوطني باعتباره التصور الأمثل للأمن، لكن بعد نهاية الحرب الباردة وظهور تهديدات أمنية جديدة مما استدعى ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن بالشكل الذي يستوعب هذه التهديدات التي أصبحت ذات طبيعة مغايرة يتجاوز تأثيرها تأثير الدولة القومية، مما أدى إلى التوسيع في قطاعات الأمن من الأمن العسكري إلى الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي، الأمن البيئي، والأمن المجتمعي.

بناء على هذا التقديم يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن تفسر الدراسات الأمنية النقدية المتمثلة في مقارنة الأمن المجتمعي في تحليل واقع العلاقات الدولية؟

ومن خلال طرح الإشكالية وللإجابة عليها تم بناء الفرضية التالية: ظهور تهديدات أمنية جديدة بعد الحرب الباردة أثر بشكل كبير على مفهوم الأمن إلى بشكله العام من المفهوم التقليدي الضيق إلى مفهوم الأمن الموسع خاصة مع المقاربة النقدية المتمثلة في الأمن المجتمعي.

للإجابة على الإشكالية وإثبات أو نفي الفرضية تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث عناوين رئيسية، أولا دراسة المفهوم التقليدي للأمن وذلك ضمن المقاربة الواقعية، ثانيا دراسة الأمن المجتمعي باعتباره المفهوم الجديد في الدراسات الأمنية النقدية، ثالثا وأخيرا دراسة الأمن المجتمعي وقطاعات الأمن الجديدة.

1- المفهوم التقليدي للأمن ضمن المقاربة الواقعية:

ساد المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة واستفليا 1648، ونشأة الدولة القومية إلى يومنا هذا، ورغم صياغة افتراضات جديدة للمعادلة الأمنية إلا أن المدرسة الواقعية لا زالت الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية. (حمزاوي 2011، ص. 19)

لقد ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية، واستقلالها، واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى، وهكذا فإنه بهذه الصفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية، وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري، ويعود ذلك إلى حقيقة أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة موالية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي.

لا يزال كبار المنظرين وصانعي السياسة منذ عام 1939 حتى الوقت الحاضر ينظرون إلى العالم بمنظور واقعي، وكانت الوصايا التي أفرزتها تلك النظرة مناسبة بشكل خاص للظروف التي رافقت وصول الولايات المتحدة الأمريكية إلى مرتبة الدولة المهيمنة في العالم، وقد علمت الزعماء الأمريكيين أن يركزوا على المصلحة لا على الإيديولوجية وأن يدركوا أن بالإمكان أن يقوم تعايش بين الدول العظمى حتى لو تضاربت قيمها ومعتقداتها، (بيليس وسميث 2004، ص. 228). الواقعية هي النظرة السائدة في ميزان العلاقات الدولية لأنها

تعطي أقوى تفسير لحالة الحرب التي هي الظرف السائد للحياة في إطار النظام الدولي، وهذا هو الطرح الذي يطرحه الواقعيون للدفاع عن واقعيتهم. (بيليس وسميث 2004، ص. 27)

تعتبر المقاربة الواقعية للأمن الأكثر سيطرة خلال فترة الحرب الباردة، ووفقها فإن الأمن يعني قدرة الدولة الحفاظ على بقائها ككيان، وأن تضمن استقلالها السياسي وأن تحافظ على وحدة إقليمها في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى ويفتقد لحكومة مركزية فيه انطلاقاً من هذا يفترض التفسير الواقعي تحليلاً صراعياً للعلاقات بين الدول التي تتعارض إرادتها حتماً في سياق بحثها عن القوة، البقاء والحفاظ على المكانة، لذا فالدول مشغولة بأفاق الحرب وهي تعتمد على الوسائل العسكرية من أجل تحديد التهديد وتحقيق الأمن، وإن كان الواقعيون يعترفون بأشكال أخرى من القوة، بما فيها الثروة والمزايا الجيوسياسية، إلا أنهم في تحليلهم النهائي يقرّون بأنه كلما كانت الدولة قوية عسكرياً كلما كانت أكثر أمناً على الأرجح بهذا المعنى الواقعي، فإن التفكير في الأمن لا يتم إلا بالاعتماد على الدولة ذات السيادة كوحدة مرجعية قاعدية للنظام الدولي. (حمزوي 2011، ص. 28)

تعتمد النظرية الواقعية في تفسيرها للأمن على ثلاث عناصر أساسية وهي: الدولة الفاعل الرئيسي، ومذهب نظام الدولة هو المصطلح الذي يطلق على فكرة الدولة باعتبارها الممثل الشرعي للإرادة الجماعية للشعب، أما العنصر الثاني وهو البقاء، وهي الأولوية القصوى لزعماء الدول، والعنصر الثالث هو العون الذاتي أي الاعتماد على النفس وهو العمل ضمن ظروف نظام فوضوي حيث لا يوجد نظام حكومة عالمية، وهذه العناصر الثلاثة تشكل زوايا المثلث الواقعي لمفهوم الأمن. (بيليس وسميث 2004، ص. 228)

من بين رواد النظرية الواقعية مجموعة من المفكرين والمنظرين الذين أعطوا تفسيرهم وتحليلهم لمفهوم الأمن، بحيث يرى توسيديس باعتباره من بين أوائل كتاب الواقعية التقليدية وهذا ما يراه كل من بول فيوتي وماركوكوبي، وعلى هذا الأساس فقد أعطى توسيديس تفسيراً وعدة تساؤلات حول الأسباب الرئيسية لحدوث الحرب بين إسبرطاً وأثينا في كتابه "الحرب البيلوبونيزيان"، وهي الحرب بين المدن اليونانية والتي دامت 28 سنة، ولهذا فإن السبب الرئيسي للحرب حسبه هو الخوف المصاحب للتغيير في توازن القوى وذلك من خلال تنامي قوة أثينا في مقابل تنامي الخوف لدى إسبرطاً، ولهذا ركز في تحليله للنزاعات بين الدول على عامل الخوف كسبب رئيسي لنشوب الحرب بين المدن اليونانية، بالنسبة إليه فإن الخوف هو الخاصية المسيطرة والعامل والدافع نحو سباق التسلح والحرب وبروز حالة اللاأمن. (مصباح 2006، ص.ص. 124-121)

يرى كذلك نيكولا ميكيافيلي حول فكرة أمن الدولة، أن بقاء الدولة كان هو الاهتمام الأعظم الذي يشغل كل حاكم، بحيث أنه يمكن لأي أمير أن يفقد دولته إذا لم يقضي على التهديدات الداخلية والخارجية ويخضع الجميع لحكمه بالقوة ولهذا يعتبر كتاب الأمير من أشهر أعمال ميكيافيلي الذي كان موضوعه يدور حول كيفية الحصول على القوة والاحتفاظ بها وزيادتها. (مصباح 2006، ص.ص. 124-125)

يعتبر الأمن عند توماس هوبز أن هناك ثلاث أسباب رئيسية للصراع والحرب وهي التنافس وعدم الثقة بالنفس والعظمة، وهكذا فإن الرجال يصارعون للحصول على المصادر الطبيعية عن طريق التنافس، ويدافعون عن أنفسهم حتى لا تضيع القوة التي حصلوا عليها عن طريق عدم الثقة، وفي حالة عدم ندرة المصادر الطبيعية، وتوفر الأمن والاستقرار يبحثون عن الاستعلاء، والذي لا يكون إلا بالحصول على قوة تضاف إلى القوة الأصلية عن طريق العظمة. (فرج 2007، ص. 201)

إن البحث عن الأمن من بين الأهداف العليا للسياسة الخارجية للدول وهذا ما يؤكد كنيث والتز وأن ما يدفع إلى ذلك هي الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فالدول لا تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى مثل الاستقرار، المنفعة أو القوة إلا إذا ضمنت بقائها وهي في ذلك مطالبة بالاعتماد على قوتها الخاصة في ظل لا مركزية النظام الدولي وإفتقاده لحكومة يمكن أن تضمن لها الأمن، ومن هنا تبرز فكرة المعضلة الأمنية كنتيجة للمسلمة الواقعية. (حمزاوي 2011، ص. 29)

يعتبر أيضا هانس مورغانتو من بين منظري النظرية الواقعية ويرى أن هناك مجموعة من المفاهيم التي تحدد مفهوم الأمن وهي:

1-المصلحة الوطنية: أين يكون الأمن هو محور أساس المصلحة الوطنية والقومية حيث يذهب هانس مورغانتو إلى الحفاظ على الوجود المادي للدولة هو الحد الأدنى من المصلحة الوطنية، وهو كذلك أحد مظاهر الأمن ومن هنا فإن الأمن في حد ذاته مصلحة قومية.

2-زيادة حجم القوة: يتطلب الأمن وفق لنفس المنظور زيادة قدر القوة الوطنية، وهو ما قد ينجر عنه ارتباط الأمن القومي بمفهوم الدفاع على أساس أن الشكل السائد للقوة هو القوة العسكرية.

3-ميزان القوى: أساس نظرية التوازن يتمثل في أنها تحاول البحث عن قواعد العلاقات الدولية بحيث تكون هذه العلاقات محققة بمبدأ التوازن بين الدول المختلفة بقدر الذي يضمن تحقيق الأمن والسلم العالميين من ناحية، كما يضمن ازدهار وتطور هذه العلاقات دون الإخلال بمبدأ التوازن من ناحية أخرى، ويعني التوازن هنا الاستقرار ضمن إطار نظام يضم عددا من القوى المستقلة. (فرج 2007، ص.ص. 234-235)

إعتمدت المدرسة الواقعية على مجموعة من الأفكار والمركبات والتي تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عندهم في النقاط التالية:

1-الدولة: هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية باعتبارها الدافع والغاية في نفس الوقت، وهي وحدة التحليل الأساسية وهو ما يعتبر تضيق لمساحة التفاعل الدولي، وحصره في إطار دولاني ولهذا فالفاعلات الأخرى مثل منظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات هي فواعل ثانوية.

2-البقاء أو الأمن القومي: هو الهدف الأسى لهذه الدول، وأولوية تسبق كل الأهداف ولهذا تعتبر القضايا الاستراتيجية ومنها الأمن العسكري من القضايا السياسية العليا، بينما تندرج القضايا الاقتصادية والإجتماعية في إطار السياسة الدنيا وهي أقل أهمية.

3-الطابع الفوضوي للعلاقات الدولية: يدفع غياب سلطة عليا مركزية تكبح هذه الفوضى الدول إلى التنافس من أجل الحصول أو زيادة حجم قوتها في سبيل تحقيق أمنها.

4-التهديد العسكري الخارجي: حصر التهديد في صورة واحدة هي التهديد المادي الخارجي ممثلا في التدخل الخارجي العسكري من طرف الدول الأخرى.

5-الإعتماد الذاتي: هي الأداة الأنسب لتحقيق هذا الهدف البقاء والأمن القومي خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لواقع السياسة الدولية، وعدم وجود حكومة عالمية تتيح الفرصة لأدوات أخرى أمام الدول لتحقيق أهدافها على غرار التعاون الدولي. (بشكيط 2011، ص.ص. 13-14)

6- عقلانية الدولة: التأكيد على أحادية الدول كفاعل عقلاني وأساسي، فعقلانية عملية وضع القرار في السياسة الخارجية سوف تتضمن بيان الأهداف والإهتمام بكل الخيارات المعقولة والمحددة في إيجاد القدرات اللازمة للدولة، وتبعاً لهذا فصناع القرار الحكوميين يقيمون كل خيار ويختارون الذي يحتوي على الحد الأقصى من المنفعة لتحقيق الأمن الداخلي للدولة وبالتالي فالتهديدات ستكون من الدول بالدرجة الأولى.

7- الحرب في السياسة الخارجية: اللجوء إلى إستعمال الحرب كوسيلة للسياسة الخارجية، ولا يمكن الحكم على هذه الأخيرة وفقاً لمعايير أخلاقية يمكن تطبيقها في السلوك العادي.

8- المنظمات الدولية: عدم إعتبار المنظمات الدولية والكيانات الغير الحكومية كفاعلين مستقلين ذاتياً لأنها لا تتحرك في أغلب الحالات إلا بواسطة دولها.

9- دور القانون والمؤسسات الدولية: أن الوجود الفعلي للقانون الدولي ومؤسساته مرهون بتوافقها مع مصالح الدول الأكثر قوة. (بوبيية 2011، ص. 48)

لقد قدم الواقعيون تصورهم الخاص للأمن بما يتوافق مع الطبيعة الصراعية والفوضوية للسياسة الدولية وإقتصر على حدود أمن الدولة القومية بإعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضد أي تهديد عسكري خارجي يهدد أو يمس إحدى مصالحها، وفي سبيل تلك المصالح فإن إستخدام القوة العسكرية تعد أداة أساسية لتحقيق الأمن وتتحول بذلك العلاقة بالآخرين إلى مباراة صفرية. (بشكيط 2011، ص. 14)

لا يمكن تجاهل بعض الدراسات التي إنتقدت هذا التصور الواقعي للأمن، بحيث رفضت الربط بين الأمن والحرب فقط، وتزعمها جوهان كالتنغ وبدعوته إلى السلام الإيجابي، وكذلك كينث بولدينغ ومفهومه الخاص "السلام المستقر"، فالأمن حسب هؤلاء لا يقتصر على غياب الحرب بل يتضمن كذلك القضاء أو على الأقل تقليص حدة العنف غير المباشر، كما تدعمت وجهة النظر هذه من خلال تقرير "إيقون بار" المقدم للنخبة بالم عام 1982 تحت عنوان "الأمن المشترك" وأدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات عديدة كالأمن المتكامل الذي يتضمن كل أشكال التهديد والشراسة الأمنية وكذلك الأمن المتبادل وفيه يتم التخلي نسبياً عن نزوع الدول منفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى، والأمن التعاوني وفيه يتم تقاسم الأعباء الأمنية لإحتواء التهديدات، (بوبيية 2011، ص. 49)، كما يعتبر أهم نقد وجه للواقعية التقليدية هو في عدم قدرتها أو تمكّنها من تفسير الظروف الدولية الجديدة إذ تناقلت الساحة العالمية بمجموعة من التهديدات التي تمس بأمن الدولة وتهدد إستقرارها دون أن تدرجها الواقعية ضمن قائمة التهديدات المحصورة فقط في المادية منها أي العسكرية. (حموم 2004، ص. 16)

## 2-1 الأمن المجتمعي المفهوم الجديد في الدراسات الأمنية النقدية:

تقتبس مدرسة كوبنهاغن بشكل كبير من المقاربة البنائية، خاصة في تصورها الأمن كبناء إجتماعي، والتركيز على هوية الفواعل وكيفية تشكيلها لمصالحهم الأمنية تمثل المدرسة أعمال علماء مثل باري بوزان، أولي وايفر، جاب دي وايلد، مورتن كيلستروب، بيير ليميتز، وليني هانسين. (قوجيلي 2014، ص. 80)

بدأت معالم المدرسة بالتبلور مع بداية التعاون بين باري بوزان وأولي وايفر كنتيجة لقيام كليهما بمزج التفكير الواقعي بعد البنيوي مع الإستمولوجيا البنائية، بحيث إستفاد وايفر من توسيع بوزان للقطاعات الأمنية بنقل التركيز من القطاع العسكري (الأمن القومي) إلى القطاع المجتمعي (الأمن المجتمعي) كرد فعل على

الأجندة الأمنية الصاعدة حينئذ، فيما إستفاد بوزان من مقارنة وايفر بعد البنيوية للأمن وإعادة تعريفه للمفهوم في إطار الممارسات الخطابية للفواعل الأمنية. (قوجيلي 2014، ص. 80)

إرتفعت مع مطلع التسعينيات الأصوات التي ترى أن تركيز الأمن في الدولة ذات السيادة أصبح مناقضا للبيئة الدولية الصاعدة بعد نهاية الحرب الباردة، فالتهديد لم يعد موجها إلى بقاء وإستقلال الدول كما كان في السابق، وإنما إلى الجماعات الإجتماعية مثل: الأقليات والمهاجرين، واللاجئين وغيرهم من الفواعل تحت الوطنية، فقد أدى ظهور الصراعات العرقية والدينية في الجمهوريات السوفياتية السابقة والبحيرات العظمى، إضافة إلى تزايد الضغوط المجتمعية التي يسببها التدفق المستمر للمهاجرين في أوروبا، وانتشار الإرهاب داخل الدول التي كانت تعتبر آمنة نسبيا، كل ذلك أدى إلى صعود خطاب أمني مختلف يركز على أمن المجتمع بدلا من أمن الدولة. (قوجيلي 2014، ص.ص. 80-81)

لقد قادت مثل هذه الأفكار إلى مزيد من التمييز بين أمن لدولة المستند على حماية السيادة وأمن المجتمع المستند على حماية الهوية، الأمر الذي أدى بأنصار مدرسة كوبنهاغن إلى إعتبار المجتمع كموضوع مرجعا للأمن مستقلا بذاته ومقابلا للدولة، وإعتبار الهوية كقيمة موضع تهديد مقابل للسيادة. (قوجيلي 2014، ص. 81)

شهد مفهوم الأمن في تطوره مرحلتين فاصلتين: الأولى، ندعوها التقليدية وتميزت بإختزاله في الدولة كموضوع مرجعي، وفي البعد العسكري كقطاع للتحليل. والثانية ندعوها التوسيعية وتميزت بتوسيع المفهوم عموديا نحو الجماعات والأفراد، وأفقيا نحو القطاعات الإقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية. (قوجيلي 2012، ص. 9)

قدم العديد من الباحثين والمنظرين أمثال باري بوزان وأولي وايفر مجموعة من الصياغات المفهومية للأمن خارج نموذج مركزية الدولة، حيث قامو بتوسيع مجال القضايا التي يتناولها موضوع الأمن ليتجاوز التركيز التقليدي على الدولة والقطاع العسكري نحو الفواعل الأمنية غير الدول والقطاعات الأمنية الغير العسكرية، عرف هذا التحول لعملية توسيع وتعميق المفهوم، حيث أصبح يشمل مستويات وقطاعات تحليل متعددة. (قوجيلي 2012، ص.ص. 12-13)

أكد باري بوزان في دراسته المعنونة "الشعب الدول والخوف" لإيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية وتشمل القطاعات الأربعة التالية وهي:

- 1-الأمن السياسي: ويفهم في إستقرار مؤسسات النظام السياسي ويستند على شرعية النظام وإيديولوجيته.
- 2-الأمن الإقتصادي: ويترجم من خلال الدخول المضمون والمنظم لمصادر السوق والمالية بصفة دائمة ومستمرة.
- 3-الأمن البيئي: ويعرف بحفظ البيئة وإبتعادها عن مخاطر التهديد من الكوارث الطبيعية والتلوث والتصحر.
- 4-الأمن المجتمعي: يفهم بحفظ ودعم الإستقرار الثقافي كاللغة والهويات الموجودة في المجتمع. (ظريف 2010، ص. 21)

تعتبر المعضلة الأمنية المجتمعية إحدى أكبر مصادر الأمن المجتمعي لدى مدرسة كوبنهاغن، بحيث تنشأ معضلة الأمن المجتمعي عندما تؤدي جهود إحدى الجماعات لزيادة أمنها المجتمعي ( تعزيز هويتها) إلى إشاعة الخوف في الجماعات الأخرى، مما يدفعها بدورها إلى زيادة أمنها المجتمعي، وهكذا تستمر الحلقة المفرغة بين الجماعات حيث تؤدي المساعي إلى زيادة الأمن إلى إنقاصه في النهاية. (قوجيلي 2014، ص. 83)

أصبح مفهوم الأمن من بين المفاهيم الأساسية أيضا التي تركز عليها مدرسة كوبنهاغن، أي إضفاء الطابع الأمني، (قوجيلي 2012، ص. 27)، وكانت لأول مرة في أعمال أولي وايفر، بحيث تستند نظرية الأمن على فكرة أن الأمن أولا، ممارسة ذاتانية، أي أن تعريف التهديد لا يقتصر فقط على الجوانب المادية الملموسة، مثل: السلاح، وسلوك الإعتداء وغيرها وإنما التهديد علاقة إجتماعية في الأساس، لا يظهر إلا بظهور علاقة العداء. ثانيا، ممارسة خطابية، أي أن إعتبار فاعل أو قضية معينة كتهديد يعود أساسا لطريقة التكلم عنها من طرف الفواعل الأمنية أو الجمهور. وهكذا يصبح الأمن نتاج الخطابات المتداولة والمهيمنة في المجتمع التي تقرر ما يعتبر تهديدا وما يعتبر أمنا، ولهذا تعني الأمن بكل بساطة إعطاء الصفة الأمنية إلى قضية لم تكن تعتبر كقضية أمنية، (قوجيلي 2014، ص.ص. 84-85)، وهذا مادي البعوض إلى إتهام الولايات المتحدة الأمريكية بأنها قامت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بأمننة الهجمات، فبدلا من أن يقوم الرئيس الأمريكي بوش بالتعامل مع الهجمات على أنها فعل إجرامي، جعل القضاء على القاعدة هدفا عسكريا وليس مطلبا قانونيا أو سياسيا. (حسن الحاج 2007، ص. 22)

### 3- الأمن المجتمعي وقطاعات الأمن الجديدة:

#### أ- البعد العسكري (الأمن العسكري):

يعتبر الأمن العسكري الوجه الأكثر وضوحا لمفهوم الأمن القومي واستمر لفترة طويلة مفهوما معبرا أو مرادفا للأمن القومي، ولا يزال الكثيرون يعتبرون الأمن القومي هو القدرة العسكرية للدولة في ضد أي إعتداء خارجي، وهو تعريف يخص الأمن العسكري فقط لأنه فرع من فروع الأمن القومي، فالقوات المسلحة هي الدرع الواقي للدولة وعنصر أساسي من عناصر قوتها، يلجأ إليها الأطراف كحل أخير لحسم الصراع القائم. (العساف 2005، ص. 34)

هذا النوع لا يتحقق إلا بتوفير عدة عوامل أساسية، تظهر من خلالها إستراتيجية واضحة ومحددة، فلا يكفي توفر أعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة، ولا بتوافر كميات كبيرة ومتقدمة من الأسلحة وإنما يتطلب وجود إستراتيجية عسكرية تنعكس لدى بعض الدول الكبرى في ثلاث مطالب أساسية وهي:

1- الحاجة إلى إستراتيجية وطنية متماسكة مبنية على الدمج الملائم لجميع العوامل المرتبطة إرتباط وثيق بالموضوع.

2- الحاجة إلى تنسيق على مستوى عال للمخططات العسكرية والصناعية والتعبئة العامة المدنية.

3- الحاجة إلى الوصول إلى كفاءة عليا في إدارة عمليات الخدمات العسكرية. (العساف 2005، ص.ص. 34-35)

فالأمن العسكري لا يتحقق للدولة في الغالب إلا إذا توافرت أساسيات مهمة أولاها تنظيم القوات المسلحة وتسليحها وتدريبها وتطويرها باستمرار، هذا بعد أن تتوافر المواصفات العسكرية بأفراد هذه القوات،

وكذلك توجيهها لخدمة أهدافها الأساسية التي أعدت من أجلها، لأن الانحراف بها عن هذه الأهداف، يؤدي بها في النهاية إلى الفشل في تحقيق الأمن العسكري، كما أن الأمن العسكري لا يتحقق إلا بالتحرر من التبعية العسكرية أو مايسمى بالتبعية السلاحية، حيث تكون الدولة مستوردة لكل أسلحتها ومعداتها أو معظمها من دولة معينة أو أكثر، وغير قادرة على التعبئة العسكرية لذا فإنها تعتبر أكثر أدوات التدخل الخارجي تأثيرا، وهي أكثرها تهديدا للأمن القومي للدولة، كونها تتعدى الأمن العسكري إلى الجوانب الأخرى الإقتصادية والسياسية. (العساف 2005، ص. 35)

#### ب-البعد السياسي (الأمن السياسي):

يقصد بالأمن السياسي مواجهة أي محاولات لزعزعة الإستقرار وإشاعة الخوف وسيادة العنف، مما يعوق الحياة الأمنية المستقرة للمواطنين ويهدد جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية. (الحقباني الدوسري 2011، ص. 37)

لإعتبرات قانونية وأخرى سياسية، يتجلى الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى وهنا تهدف الدول إلى تعريف الأمن وإستعمالاته بالشكل الذي يحتوي أهداف سياسية كبرى، كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية وحتى من التدخلات الداخلية، ومنه يصبح الأمن القومي هو المدخل الرئيسي الذي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الأهداف يسعى الدول لضمان أمنها:

1-ذاتي: يتمثل في إيجاد وسائل دفاعية، أي القوات العسكرية.

2-تكيفي: يتعلق بتحويل الوسط الدولي إلى نحو يصبح فيه العدوان على الدولة أمر غير متاح. (نوري 2012، ص.51)

#### ج-البعد الإقتصادي (الأمن الإقتصادي):

عادة ما يدرك الأمن الإقتصادي اعتمادا على وجهتين، فحسب التقليديين يعني الأسس الإقتصادية للقوة العسكرية للدولة مما يؤهل هذه الأخيرة خوض غمار السباق نحو التسليح، أما من وجهة نظر التوسعيين فيرتبط بالدرجة الأولى بقدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية وما تفرزه هذه التفاعلات من إشتداد حدة التنافس بين الدول خاصة ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات تجارية مع قوى إقتصادية كبرى. (نوري 2012، ص.51-52)

لقد إرتبط الإقتصاد بالأمن القومي إرتباطا وثيقا، حتى أصبح هناك علم مستقل يحمل إسم "علم إقتصاد الأمن القومي" من أجل بناء إقتصاد قومي يحقق الأمن من خلال تحقيق الإستقلال الإقتصادي واكتفاء الذاتي من الغذاء، لتحقيق كل من الأمن الإقتصادي واكتفاء الذاتي الغذائي، وهما ركيزتين أساسيتين من ركائز البعد الإقتصادي ولهذا فإن الأمن الإقتصادي أصبح سلاحا سياسيا وعسكريا يستخدم بكثرة وبإضطراب في السياسة الخارجية للدولة، وتعتبر التبعية الإقتصادية من أخطر العوامل المهددة للأمن القومي، بدرجة تفوق كافة العوامل الأخرى لما تسببه من تبعيات أشد خطورة من الحرب ولهذا فإن الأمن الإقتصادي يقصد به درجة مقبولة من الإستقلال الإقتصادي ونجاح التنمية الإقتصادية المستقلة، والإعتماد

على النفس، وفي حالة العلاقات الإقتصادية الدولية يمكن أن يكون من خلال التبادل التجاري وبناء الإستثمارات الصناعية، وليس من خلال التبعية الإقتصادية. (العساف 2005، ص.ص. 38-39)

كما أن العديد من الكتاب قد أكدوا على أهمية البعد الإقتصادي في تحقيق الأمن بحيث يرى باري بوزان على مدى قدرة الدول الوصول إلى الأسواق الخارجية والمصادر المالية، وما تفرزه هذه التفاعلات من إشتداد حدة التنافس بين الدول ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات تجارية مع قوى إقتصادية كبرى، وحسب بوزان فإنه يمكن إدراك الأمن الإقتصادي من خلال المؤشرات التالية:

1- إشتداد حالات عدم التوازن الإقتصادي بين الدول والضغط التي يخلقها الإختلاف في الثروة والتطلعات بين الدول، خاصة بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير والقوى الإقتصادية العالمية.

2- هشاشة الإقتصاديات الوطنية، التي أصبحت مهددة في ظل عولمة الإقتصاد الدولي وهيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى، ومدى قدرة الدول للحفاظ على إمكانات مستقلة من الإنتاج العسكري في إطار سوق عالمية.

3- التخوف من حدوث الأزمات الإقتصادية العالمية، يؤدي إلى إنتاج سلوكات حمائية وعدم إستقرار بنيوي على مستوى الأنظمة المالية المحلية والعالمية على حد سواء.

4- التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة والوصول إلى الأسواق الإستهلاكية من خلال إستغلال التبعية الإقتصادية لأغراض سياسية أو حتى إستحداث الأليات للشراكة الإقتصادية نظرا لحساسية العلاقات الطاقوية الدولية التي يمثل البترول أهم عناصرها. (حمزاوي 2011، ص.ص. 51-52)

من العوامل المؤثرة في الأمن الإقتصادي ما يلي:

1- التقدم العلمي: التقدم العلمي في أي دولة هو العامل الرئيسي لنمو إنتاجها وتطورها الإقتصادي، حيث يمكنها من إيجاد حلول سليمة لمشكلات الإنتاج.

2- التطور التقني: يعد التطور التقني العامل الأساس للتطور الإقتصادي، حيث يؤيد التقنيات المتطورة في زيادة الإنتاجية والتخلص من العيوب.

3- التغيير الإجتماعي الإيجابي: يؤثر التغيير الإجتماعي الإيجابي الذي يواكب تطور الحضارات البشرية ويراعي تغيير طبيعة الإحتياجات الإنسانية المعاصرة دون أن يتسبب في إضعاف قيم المجتمع العقائدية بشكل إيجابي على أمن الدولة، نتيجة قبول بعض الأفراد الإشتغال ببعض المهن التي كانت تعد ماثارا للعار في الماضي القريب.

4- إمتداد إقليم الدولة: يشكل إقليم الدولة عاملا حاسما لأمنها الإقتصادي، لأنه يقرر قدرتها الذاتية على إحداث التطور الإقتصادي، فكلما زاد إقليم الدولة زادت موارده وإمكاناته المادية والبشرية. كلما كانت الدولة غنية بذاتها عن الآخرين وقادرة بمجهوداتها الذاتية على دفع قطاعاتها الإقتصادية إلى الأمام. (الحقباتي الدوسري 2011، ص.ص. 38-39)

د- البعد الإجتماعي (الأمن الإجتماعي):

يتسع مفهوم الأمن الإجتماعي ليشمل مختلف الجوانب الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، فهو يعني الإكتفاء المعيشي والإقتصادي والإستقرار الحياتي للمواطن، كما يعني تأمين الخدمات الأساسية المادية

والمعنوية، وتوفير الخدمات التعليمية والثقافية والتربوية، وكل ما من شأنه تأمين رفاهية الفرد والمجتمع. (خضور 1999، ص.ص. 27)

يتطلب الأمن الاجتماعي دراسة المشاكل الاجتماعية وذلك بتحديد كافة الانحرافات عن القواعد والمعايير التي حددها المجتمع للسلوك السوي، وعدم السماح بالتفكك الاجتماعي، والذي يعني عدم تكامل العادات والنظم الاجتماعية، ومراقبة التغيير الاجتماعي بدقة، حتى لا يحدث فجوة في التوازن الاجتماعي. (العساف 2005، ص. 41)

على ضوء ذلك يمكن تحديد مقومات الأمن الاجتماعي على النحو التالي:

- 1- التماسك بين أفراد المجتمع والانتماء إلى وطن واحد.
  - 2- إلتفاق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة.
  - 3- التعاطف بين أبناء الوطن الواحد.
  - 4- توفير الإستقرار السياسي.
  - 5- توفير الأمن المعيشي والحياة الإقتصادية.
  - 6- توفير أجهزة الأمن.
  - 7- توفير المؤسسات التربوية.
  - 8- توفير الجهاز القضائي القادر والعاقل والمؤسسات العقابية-الإصلاحية.
  - 9- توفير المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية. (خضور 1999، ص. 27)
- هناك مجموعة من العوامل تؤثر تؤثر في الأمن الاجتماعي والمتمثلة في:

- 1- طبيعة العصر وثوراته التقنية والإنتاجية التي تساعد وتشجع على انفتاح المجتمع الحديث على العالم الخارجي، وتساعد في التعرف على العالم الخارجي وإستكشاف معطياته الحضارية والفكرية.
  - 2- تباين التكوين الثقافي لعناصر المجتمعات الحديثة، مما يترتب عليه خلخلة تحصينات الحدود الفاصلة بينه وبين العالم الخارجي في مجال المفاهيم والتصورات وتقبل التغيرات بمعنى إستعداد فئة من تلك العناصر لتقبل عادات وتقاليد غريبة قد لا تتناسب مع عاداتها وتقاليدها ومبادئها وقيمها.
  - 3- إحتضان العالم المؤثرات الاجتماعية المتنوعة كالبرامج السياحية والرياضية والترفيهية والترفيهية، والفنون التشكيلية والإستعراضية والغنائية وما تحمله من مفاهيم تتصل بالجمال والسعادة تصدر من مصادر مختلفة، ويوظف لترويجها ونشرها بين الناس في جميع أنحاء المعمورة جهودا مكثفة بإستخدام كافة وسائل الإقناع والتأثير لخدمة مصالح فئة إجتماعية على حساب مصالح فئات أخرى. (الحقباتي 2011، ص. 40)
- كما أن هناك جملة من العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والديمقراطية والأمنية إلى تنامي الحاجة إلى الأمن المجتمعي، ويأتي في مقدمة هذه العوامل:

1-تزايد نسبة الجريمة.

2-التغير الثقافي والإجتماعي.

3-تنامي ظاهرة التطرف والإرهاب.

4-تنامي ظاهرة تعاطي المخدرات واستخدامها.

5-ثورة المعلومات والاتصالات.

6-التغير الديمغرافي (البنية السكانية).

7-تكوين صورة إيجابية للقطاعات الأمنية.(مظلوم، 2012، الصفحات 322-326)

#### ه-البعد البيئي (الأمن البيئي):

يعد الأمن البيئي قضية حيوية بالرغم من أنه لا يمس الأمن بشكل مباشر بمفهومه السياسي ولكنه هام بالنسبة للأمن الشامل للمجتمعات والدول، (قاسم 2002، ص. 29) إذ أدت التطورات في مجال الصناعة والنقل والخدمات والزراعة إلى تفاقم المشكلات البيئية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، (خضور 1999، ص. 32). وأهم ما يثير الأمن البيئي مايلي:

1-تدهور النظام البيئي بفعل الحروب والتزاعات المسلحة من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي التلوث البيئي، إنقراض أنواع حيوانية ونباتية ولنا أن نتصور انعكاسات ذلك على أمن الأفراد والجماعات.

2-إرتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في الموارد الطاقوية والطبيعية، التي عادة ما تفرز خلافات وأزمات حول كيفية إستغلالها، ونشير هنا إلى مؤشر الماء الذي يلعب دور المحرك الأساسي في مجمل التفاعلات النزاعية على المستوى العالمي في المرحلة المعاصرة. (نوري 2012، ص. 54)

بما أن الأمن البيئي يدخل في صميم الإهتمامات ضمن أدبيات دراسات الأمن الموسع، فإن منظري مدرسة بحوث السلام يرون أن القطاع البيئي للأمن واحد من أهم وأخطر القطاعات، حيث يعتقد ليفي أن التدهور البيئي يبقى سببا أساسيا في النزاعات الإقليمية، واعتبرت المدرسة قضايا التغير المناخي، التنوع البيولوجي والتلوث، الناتجة عن ارتفاع الكثافة السكانية العالمية وازدياد النشاط الصناعي، وتأثيراتها السلبية على النظام الأيكولوجي العالمي، كتهديد لإستمرار الحضارة الإنسانية، الرفاهية والوجود الإنساني فالأمن البيئي ضمن تصورات باري بوزان في كتابه "الشعب، الدول والخوف" من أصعب التعاريف، ويمكن أن يعتبر من الأكثر جدلا من بين القطاعات الخمسة الأخرى، فالقضايا التي يطرحها لا تعتبر كتهديد للأفراد والدولة فقط، ولكن أيضا كتهديدات عالمية ستكون لها تأثيرات واسعة الإنتشار، وذلك بحكم الطبيعة الكونية للبعد البيئي، أما بالنسبة لتصوير النقديين فيعتبرون أن التدهور البيئي تهديد للنظام الأيكولوجي ورفاهية الفرد، بحكم الطبيعة العبر- وطنية لهذه التهديدات، ويعتقد كيث كروز أن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي، أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا كما أن رفاهية الأفراد هي أكثر أهمية من المصلحة الوطنية والسيادة، كما يذهب ديكسون هومر إلى التأكيد على أن الديناميات الديمغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية تؤدي إلى صراعات عنيفة. (حمزاوي 2011، ص.ص. 54-55)

#### الخاتمة:

لقد سيطر المنظار الواقعي بشكل كبير إبان الحرب الباردة، بحيث سيطروا على التنظير في حقل العلاقات الدولية، وعمدوا على تعريف الدراسات الأمنية تعريفا ضيقا من خلال التركيز على قضايا الأمن العسكري ومحورية أمن الدولة باعتبارها المرجعية الأساسية في التحليل الأمني، والأمن الوطني باعتباره التصور الأمثل للأمن لتكيفه مع التهديدات الأمنية في ظل نظام ثنائي القطبية، لكن الدراسة تثبت أن المفهوم المعاصر للأمن يختلف عن المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما قبل وأثناء الحرب الباردة، كون الأمن مفهوم متعدد الأبعاد والمستويات ومن ثم فهو مفهوم مركب وشامل يبدأ بتحقيق أمن الفرد ويتسع نطاقه بعد ذلك ليشمل كافة الدوائر التي يمكن أن تكون مصدرا لتهديد الأمن سواء كانت داخلية أو خارجية.

لكن بعد الحرب الباردة ومن خلال العجز الذي أظهرته النظريات الأمنية التقليدية في تفسير بعض المعضلات الأمنية، برزت مدرسة كونهانغن لتفسير طبيعة المعضلات من خلال طرحها أبعاد جديدة للأمن من ضمنها الأمن المجتمعي، الذي أصبح من المفاهيم والأبعاد في توسيع مفهوم الأمن بإعتبار هذا الأخير كبناء اجتماعي وخاصة إهتمامها بمسألة الهوية، وإرتباط قطاع الأمن المجتمعي بالقطاعات الأمنية الأخرى، لتشمل خمس قطاعات هي: القطاع العسكري، السياسي، الإقتصادي، الاجتماعي، والبيئي، حيث تكمن أهمية هذا الطرح من خلال باري بوزان هو، جعل الأفراد كوحدة للتحليل، لكن ليس كوحدة مرجعية أساسية للتحليل في الدراسات الأمنية، ذلك أن الدولة هي الوحدة المرجعية الأساسية.

#### قائمة المراجع:

1. خضور. ا. (1999). *أولويات تطوير الإعلام الأمني العربي "واقعه وأفاق تطوره"*. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
2. محمد فرج، ا. (2007). *نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة*. كردستان: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية.
3. العساف، ب. (2005). *إنعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوض الأردن والرافدين*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
4. الدوسري، ج. س. ح. (2011). *دور الإعلام الأمني في تعزيز المفهوم الشامل للأمن لدى طلاب الجامعة*. كلية العلوم الإدارية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
5. بيليس، ج. وسميث، س. (2004). *عولمة السياسة العالمية*. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
6. حمزاوي، ج. (2011). *التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
7. بشكيط، خ. (2011). *دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
8. قوجيلي، س. ا. (2012). *تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
9. قوجيلي، س. ا. (2014). *الدراسات الأمنية النقدية مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن*. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية.

10. ظريف، ش. (2010). البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات. كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
11. مصباح، ع. (2006). *الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
12. نوري، ع. (2012). الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي. كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
13. حسن الحاج، ع. أ. (2007). *خصخصة الأمن الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
14. حموم، ح. (2004). الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
15. مظلوم، م. ج. (2012). *الأمن غير التقليدي*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
16. قاسم، ن. (2002). ندوة برشلونة: هاجس الأمن والإستقرار في البحر الأبيض المتوسط. كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
17. بويبية، ن. (2011). المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى. كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة الجزائر 03.